

## EU Non-Proliferation and Disarmament Consortium

Promoting the European network of independent  
non-proliferation and disarmament think tanks

### مؤتمر الإتحاد الأوروبي السابع

### لمنع انتشار ونزع الأسلحة

بروكسل، 18-19 ديسمبر 2018

المؤتمر عن مخاطر تصريف

انعقد مؤتمر الإتحاد الأوروبي السابع لمنع انتشار ونزع الأسلحة (EUNPDC) في بروكسل يومي 18 و 19 ديسمبر 2018، واجتمع فيه خبراء منع انتشار ونزع الأسلحة والرقابة على التسلح والأسلحة التقليدية من المؤسسات العامة والمنظمات الدولية والمؤسسات الفكرية المستقلة والمجتمع الدولي من الإتحاد الأوروبي (EU) والدول المرتبطة بها بالإضافة إلى بلاد أخرى. قام بتنظيم المؤتمر معهد الشؤون الدولية Istituto Affari Internazionali (IAI) بالنيابة عن [رابطة الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الفكرية المستقلة لمنع انتشار ونزع الأسلحة](#)، وقد حضره أكثر من 230 خبيراً من أكثر من 50 دولة و90 مركزاً للأبحاث.

ويعتبر مؤتمر الإتحاد الأوروبي لمنع انتشار ونزع الأسلحة من أبرز فعاليات شبكة المؤسسات الفكرية والمراكز البحثية الأوروبية المستقلة. وقد تأسست الشبكة في يوليو 2010 بواسطة مجلس الإتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ [إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل](#). كما أن الشبكة تركز أيضاً على تنفيذ [إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمناهضة الإتجار غير المشروع في الأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر الخاصة](#) بها وتجمع أكثر من 70 هيئة بحثية يتم التنسيق بينها بواسطة رابطة من ستة معاهد: مؤسسة البحث الإستراتيجي (FRS) والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) ومعهد الشؤون الدولية (IAI) ومعهد فرانكفورت لأبحاث السلام (HSFK/PRIF)، ومعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ومركز فيينا لنزع ومنع انتشار الأسلحة (VCDNP).

ومنذ عام 2012، أصبح المؤتمر السنوي واحداً من اللقاءات الأساسية لمنع انتشار ونزع الأسلحة على مستوى العالم. كما أنه ساهم في تعزيز الحوار الإستراتيجي المتعلق بتدابير مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) وأنظمة تسليمها، بالإضافة إلى مواجهة التحديات المتعلقة بالأسلحة التقليدية بما في ذلك تجارتها بصورة غير مشروعة والتراكم المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW) والذخائر الخاصة بها.

وفي كلمته الترحيبية، أكد إيتور جريكو نائب الرئيس التنفيذي لمعهد الشؤون الدولية أن مجلس الإتحاد الأوروبي قرر توسيع نطاق أنشطة الشبكة بحيث تشمل الآن ليس منع انتشار الأسلحة فقط، وإنما نزع الأسلحة أيضاً. وهذا القرار، وفقاً لجريكو، يعكس "طموح الإتحاد الأوروبي في القيام بدور أكبر في التحكم الشامل في التسلح". وقد لفت جريكو الانتباه إلى التحديات المتفاقمة أو تلك المستجدة للتحكم في التسلح مثل تآكل الأنظمة الرئيسية متعددة الأطراف والتقدم التكنولوجي الذي يفرض ضغوطاً غير مسبوقه على السلامة الدولية ويثير مخاوفاً جديدة بخصوص مخاطر التصعيد والشقاق الواسع بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول عدد من قضايا الحد من التسلح. وفي نفس الوقت "هناك حاجة واسعة داخل الإتحاد الأوروبي- بحسب ما أضافه جريكو- إلى اختبار إمكانية تأقلم الأنظمة الحالية للتحكم في التسلح والآليات الجديدة لضمان الالتزام".

وتضمنت المناقشة العديد من الموضوعات ذات الأهمية المركزية في أعمال الإتحاد الأوروبي وخدمات الأعمال الأوروبية الخارجية (EEAS) بما في ذلك الأسلحة المستقلة؛ ونزع الأسلحة الكيميائية؛ وبنية التحكم في الأسلحة النووية؛ وتدابير بناء السلامة والثقة والحد من التسلح في الفضاء الخارجي؛ والسلامة عبر الإنترنت وأنشطة مراكز [EUCBRN للامتياز](#). كما تم تكريس جلسات مخصصة لتنظيم تجارة السلاح والتحديات الإقليمية، وهي منع انتشار ونزع الأسلحة في شمال شرق آسيا وفي منطقة الشرق الأوسط.

وقد ألفت الكلمة الافتتاحية فيديريكا موغيريني، نائبة رئيس المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للإتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية. "حيث قالت أن الإتحاد الأوروبي أصبح معترفاً به اليوم كنقطة مرجعية عالمية لمنع انتشار ونزع الأسلحة. إن نقطة الانطلاق لعملنا ومنهجنا الأوروبي لمعالجة نزع الأسلحة والحد من التسلح ومنع الانتشار كأدوات للسياسة الأمنية، أولاً وقبل كل شيء، هو البحث عن حلول دبلوماسية للتفاوض، حتى بالنسبة للتحديات الأمنية الخطيرة جداً". وقد أعربت فيديريكا موغيريني مجدداً عن التزام الإتحاد الأوروبي تجاه منع انتشار ونزع الأسلحة مع التأكيد على أهمية الحلول متعددة الجوانب لأنها "الطريق الوحيد لضمان منع انتشار الأسلحة على المدى الطويل وبطريقة مستدامة"، وضرورة مواجهة التحديات الإقليمية لمنع انتشار الأسلحة من خلال إتخاذ التدابير "لتعزيز الاتفاقيات الحالية ولتحديث وتعميم البنية الحالية وتوسيعها بقواعد أفضل وضمانات أفضل". وقد اختتمت الممثلة العليا كلمتها قائلة "إن الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه كانت وستظل هي القوى المحركة للحفاظ على وتقوية تنفيذ معاهدة منع انتشار السلاح النووي كونها حجر الأساس للبنية العالمية لمنع الانتشار".

كما كان المؤتمر فرصة للمتحدثين لاستعراض الرؤى الخاصة ببلادهم وأقاليمهم بخصوص التحديات والفرص في مجال منع انتشار ونزع الأسلحة.

ووفقاً لما أورده كريستوفر فورد، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، فإن "الولايات المتحدة قد عجلت جهودها الدبلوماسية لحل أخطر تحديين لنظام منع انتشار الأسلحة العالمي: التقدم النووي وأنظمة الصواريخ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتحديات منع انتشار الأسلحة التي تمثلها إيران". وبينما تبدي الولايات المتحدة وأصدقائنا الأوروبيون [...] اعتراضات تكتيكية بشكل أساسي حول كيفية التصرف للحد من هذه التهديدات [...] إلا أننا لا نختلف على الأهداف الأساسية". تناول فورد أيضاً قضايا نزع الأسلحة مع مطالبة الدول بعدم السقوط في العلاج بزيت الثعبان لـ [TPNW] [معاهدة حظر الأسلحة النووية] "وذكر أن الفكر الجديد بخصوص نزع الأسلحة مطلوب بشدة" مع الأخذ في الاعتبار أن "العدوان الروسي لزعزعة الاستقرار في أوكرانيا وجورجيا وأماكن أخرى" وأن "التصعيد الصيني القوي للتسلح التقليدي والنووي" يقوضان أهداف نزع الأسلحة [...] ويخلقان نوعاً من الأزمات لمشروع نزع الأسلحة".

وقد شاركت في إبداء مخاوفها تجاه روسيا روز جوتيمولر، نائبة الأمين العام للئاتو، التي أكدت أنه بانتهاك الاتفاقيات الدولية، خصوصاً معاهدة القوى النووية متوسطة المدى (INF) وتجاهل التزامات المعاهدات مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) فإن الإتحاد الروسي "يقوض بنية الأمان". وحددت روز جوتيمولر في كلمتها أيضاً ثلاثة تحديات عاجلة: الخطر المتصاعد لاستخدام الأسلحة النووية، وانتشار الصواريخ الباليستية والصواريخ الجوالة الموجهة؛ وأخيراً العودة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، بعد 100 سنة فقط من استخدامها للمرة الأولى في إبرس عام 1917. "نحن لا نحتاج إلى حماية القواعد التي يقوم عليها النظام الدولي فقط، ولكن إلى تعزيزها أيضاً [...] ويظل حلف شمال الأطلسي ثابتاً في الارتباط والالتزام بدعم محادثات نزع الأسلحة وتطوير مقترحات للحد من وتقليل الأسلحة التقليدية والنووية ومنع انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل".

وقد قام بطرح وجهة النظر الروسية فلاديمير بارانوفيسكي، من معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية للأكاديمية الروسية للعلوم (IMEMO). وأكد بارانوفيسكي أن الوضع الحالي لأنظمة منع انتشار ونزع الأسلحة وأزمة الحد من التسلح لا يجب أن يُنسب إلى روسيا فقط، وأن الدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة، تتحمل نصيبها من الإثم. "الإرادة السياسية ضرورية من الطرفين". ونظراً للأوضاع الحرجة الراهنة، أكد بارانوفيسكي "أنه من المهم تماماً المحافظة على استمرارية الحركة الثقافية والسياسية" حتى لا تضيع إنجازات العقود الماضية. وأخيراً، فيما يتعلق بالإتحاد الأوروبي، "وفي نطاق الاهتمام بالحد من التسلح [...] فإنه يمكن للإتحاد الأوروبي بل وينبغي عليه أن يتولى القيادة لأنه يبدو أن الولايات المتحدة وروسيا تشتركان معا في حالة من الشلل".

وقد ركز جاسيك بيليك، المستشار الرئيسي لـ EEAS والمبعوث الخاص لمنع انتشار ونزع الأسلحة على المبادئ الملهمة لعمل الإتحاد الأوروبي في مجال عدم انتشار ونزع الأسلحة لأنها مذكورة في وثائق الإتحاد الأوروبي المختلفة، وأهمها الاستراتيجية الشاملة للإتحاد الأوروبي لعام 2016. وأشار إلى أن الإتحاد الأوروبي ظل يروج دائماً لمنهج تعاوني متعدد الأطراف لمواجهة تحديات الحد من التسلح. وقال أن "النظام العالمي الذي ندافع عنه يستند إلى القانون الدولي". كما أنه قدم نظرة شاملة على الأدوات السياسية والمالية والمؤسسية لتنفيذ هذه المبادئ مع التركيز على الدور الذي تقوم به EEAS. وأضاف "نحن منفتحون على العمل مع الشركاء المحليين والدوليين"، مع ملاحظة أن جميع اتفاقيات الإتحاد الأوروبي مع الشركاء تشمل بنداً لمنع انتشار الأسلحة. وفيما يتعلق بالحد من التسلح ومراقبة الصادرات، فقد حدد أنها بالرغم من كونها امتياز وطني، فإن الإتحاد الأوروبي يشجع، من خلال مدونة قواعد السلوك الخاصة به، على التقارب بين السياسات الوطنية المرتكزة على مجموعة من المبادئ الأساسية.

كما استضاف مؤتمر EUNPD عام 2018 خطاباً أساسياً لفأه فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW). وقد أبدى أرياس ملاحظة أنه منذ أن دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ عام 1997، "بدون شك أنه تم إتخاذ خطوات مهمة نحو عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية [...] فقد تم تدمير أكثر من 96 في المائة من 72000 طن متري من عوامل الحرب المصروح بها" و"193 بلداً أصبحت الآن

طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. [..] ومع ذلك، فقد شهدنا جميعا خلال الخمس سنوات الماضية [..] انتهاكا بعد انتهاك [ للقواعد ضد استخدام الأسلحة الكيميائية] في كل من سوريا والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة". ولهذا السبب، "يعد التصدي لعودة ظهور استخدام الأسلحة الكيميائية من أهم الاختبارات المميزة الحاسمة أمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن تحديد مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية سيكون عاملا مهما لردع المزيد من الاستخدام و"هو أفضل القيود ضد انتشار الأسلحة". واختتم أرياس كلمته بالتأكيد على أهمية العالمية، واعتبر أنه " طالما بقي بلد ما خارج الاتفاقية، فلا يزال هناك خطر عظيم لانتشار الأسلحة" وبالتأكيد على مثابرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية " في مهمتها لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية".

واشتمل المتحدثون الآخرون على مدير فرع جنيف لمكتب الأمم المتحدة لشئون نزع الأسلحة أنجا كاسبرسين، والمنسق العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كورنيل فيروتا، والأمين العام المساعد لحلف الناتو أنطونيو ميسيرولي، بالإضافة إلى الأكاديميين والباحثين والمسؤولين المرموقين على مستوى العالم.

وقد أُلقت الملاحظات الختامية سيبيل باور، مديرة دراسات برنامج التسلح ونزع الأسلحة SIPRI. " نحن في مياه مضطربة [..] - وأشارت سيبيل باور- أنه في المؤتمر الذي انعقد العام الماضي، كان هناك شعورا قويا بما يكفي بالضرورة الملحة وبالآزمات والمخاطر والضعف [..] لقد حان الوقت فعلا، كما قال بعض منكم أيضا، للتركيز والعثور على ما يجمعنا، لا ما يفرقنا [..] وأن نسعى لتحديد بعض أماكن الوصول المشتركة [..] إن المخاطر تعني الفرص أيضا [..] هذا [المؤتمر] هو مكان مهم للاجتماع، إنه مكان يصل بين مناطق مختلفة، كما رأينا، كما أنه يصل أيضا بين المجتمعات المختلفة [..] وهذا أمر نادر الحدوث وحثتنا الممثلة العليا للعثور على حلول مبتكرة وهذا يتطلب منا الكثير من التفكير خارج الصندوق [..] وهذا أيضا هو ما نقوم به معا في هذا المؤتمر" كما أكدت سيبيل باور.

أثبت مؤتمر الإتحاد الأوروبي لمنع انتشار ونزع الأسلحة مرة أخرى أنه حدثٌ مركزي للمباحثات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالحد من التسلح ومنع انتشار ونزع الأسلحة. كما أنه أكد من جديد على التزام الإتحاد الأوروبي تجاه القواعد التي يقوم عليها النظام العالمي، وأظهر وعي الإتحاد الأوروبي المتنامي لسياسات منع انتشار ونزع الأسلحة بين المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمجتمع المدني للبلاد الأخرى. بالإضافة إلى أن الجدل كشف عن طرق وأساليب جديدة لتحسين القدرات في مناطق من العالم بدون الحاجة لخبرة كبيرة في مواجهة الأخطار المتعلقة بـ SALW و WMD ووسائلها في التوصيل. وأخيرا، يعمل المؤتمر كسبيل لتعزيز دور وتماسك المؤسسات الفكرية الأوروبية المتخصصة في منع انتشار ونزع الأسلحة.